

عماد أهير

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

الموسم الثقافي

مجموعة المحاضرات العامة التي أقيمت بالجمعية

١٩٧٧ - ١٩٧٦

جروب معين التاريخ لأهل

التاريخ

القاهرة ١٩٧٨

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

جروب معين التريخ لأهل التاريخ

الموسم الثقافي

مجموعة المحاضرات العامة التي أقيمت بالجمعية

١٩٧٧ - ١٩٧٦

القاهرة ١٩٧٨

عماد أمير

جروب معين التاريخ لأهل التاريخ

ديوان الجيش في الدولة الأيوبية(*)

للمكتوب صلاح الدين الأيوبي

كلية الآثار - جامعة القاهرة

أن منطق الأحداث في عصر الدولة الأيوبية يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا العصر قد شهد حركات تجديد وإبتكار في مناحي الحياة الحضارية في كافة صورها . فقد كان في الواقع عصر تاريخ متحرك بسبب علاقات الحرب التي ربطت ما بين الشرق العربي الإسلامي والغرب الفرنجي المسيحي . والحرب في حد ذاتها ليست إلا ظاهرة حضارية إتخذت من حمل السلاح سبيلا للإعلان عن نفسها . فهي - أي الحرب - إظهار لقيمة الإنسان الذي خطط لها والذي شارك فيها بإستعماله منتهى ما تفق عنه ذهن البشر من إبتكار لأدوات الحرب التي ولو أن الهدف منها الدمار إلا أنها تعان عن مدى ما بلغه العقل البشري من تقدم حضارى في ميادين الصناعة والاقتصاد والاستراتيجية والتكتيك والنظم العسكرية بل والرقى الحضارى الإنسانى المتجدد بفعل ظروف تلك الحرب التي تتغير من يوم ليوم دافعة الإنسان المحارب إلى أن يحسن استخدام القدرة الخلاقة المبدعة التي أودعها الله سبحانه وتعالى فيه من أجل الوصول إلى أحسن الحلول للمشاكل التي تظهر وتتجدد بفعل ظروف الحرب نفسها .

والأيوبيون لم يخرجوا عن هذه القاعدة الحضارية التي قدمناها فقد

(*) سبق أن تناولنا هذا الموضوع بالبحث في دكتوراه الدولة بالسوربون (مارس

سنة ١٩٧١) ونعته اليوم بعد تطويره ، انظر حاشية رقم ٢ .

[محاضرة أقيمت مساء الاثنين ٢١/٣/١٩٧٧ م] .

أجبرتهم ظروف الحروب الصليبية إلى إتباع سياسة الجهاد ضد هؤلاء الصليبيين القادمين من وراء البحر المتوسط مما أدى بهم إلى إعداد جيش حديث ومبتكر بحيث يكون على مستوى الأحداث الحربية المتجددة وذلك بهدف طرد هؤلاء الغزاة الذين اتخذوا من الدين المسيحي ستاراً يخفون به أهدافهم الحقيقية التي يمكن إجمالها في محاولة حل مشا كل أوروبا الاقتصادية والاجتماعية عن طريق احتلالهم للأراضي المقدسة^(١).

والدارس للجيش الأيوبي في الواقع يرى فيه جيشاً متكاملًا من حيث تنظيماته ووحداته وأهدافه العسكرية بحيث استطاع فعلاً أن يحقق أهدافه الاستراتيجية التي من أجلها أنشئ^(٢). وكان لابد من أجل أن يحقق ذلك الجيش هذه الأهداف ، أن تكون ورائه إدارة عسكرية تقوم بالشهر على شئونه الإدارية والمالية . ولذلك ليس غريباً أن نرى الأيوبيين يولون اهتمامهم بجيشهم الحديث هذا من خلال اهتمامهم بديوان الجيش الذي كانت تتبعه الشؤون الإدارية للجيش الأيوبي . ووضعوا على رأس هذا الديوان رئيساً لقبوه بلقب « ناظر الجيش » كما يقول لنا المؤرخ الكبير ابن واصل^(٣) ، أو بلقب « كاتب الجيش » على قول ابن شيدت القرشي^(٤) إلا أن المقريري يذكر نقلاً عن المؤرخ ابن الطوير أن رئيس ديوان الجيش الأيوبي كان يدعى « مستوف اصمیل » وكان ينبغي أن يكون على دين الإسلام^(٥) . ولكن ابن مماتي صاحب كتاب قوانين الدواوين يقول لنا أن هذا اللقب الأخير كان يتلقب به الشخص الذي كان يشرف على جميع الشؤون المالية الخاصة بالدولة بما فيها النواحي المالية الخاصة بالعسكريين وذلك في عصر الدولة الأيوبية^(٦) فضلاً عن أنه - أي ابن مماتي - يذكر لنا لقب « ناظر » دون تحديد لديوان بعينه وذلك لأن رؤساء الدواوين كانوا يتلقبون بلقب ناظر حق متولى دار الطراز كان يلقب بلقب « ناظر الطراز »^(٧) ويذكر المؤرخ ابن الطوير - الذي

كان يكتب أساساً عن العصر الفاطمي - أن ديوان الجيش كان ينقسم إلى إدارتين رئيسيتين : إدارة تختص بشئون الجيش فقط ، وإدارة ثانية تتولى شئون دفع الأجور أو الرواتب لجميع موظفي الدولة سواء كانوا عسكريين أو مدنيين^(٨) . ولذلك فمن المحتمل أن يكون المؤرخ ابن الطوير قد عرف « كاتب الجيش » أو « ناظر الجيش » تحت لقب « المستوفي » نظراً لاختصاصاته المالية تلك التي كانت تشمل الموظفين المدنيين والعسكريين على السواء . ولقد استلقت نظرنا في المصادر الأيوبية أو التي تتحدث عن العصر الأيوبي أنها تستخدم في أواخر هذا العصر لقب « ناظر الجيش » أكثر تكراراً واستخداماً من اللقبين الآخرين مما يدل على أن الأيوبيين كانوا يلقبون من يتولى شئون ديوان الجيش بلقب « ناظر »^(٩) .

لقد اتفق صاحب كتاب معالم الكتابة مع ابن الطوير في تقسيم ديوان الجيش إلى إدارتين رئيسيتين ولكن مع فارق اقتصادي هام هو أن ما كان يسمى ابن الطوير بديوان الرواتب أصبح يسمى طبقاً لما قاله ابن شيت القرشي بديوان الإقطاع . وهذا في الواقع يتسق مع تطور نظام الإقطاع الحربي الذي طبقه واعتمده الأيوبيون . ويعتقد الأستاذ كلود كاهن ، أستاذ التاريخ الإسلامي بالسوربون أن ديوان الإقطاع تابع لديوان الجيش^(١٠) وهو في ذلك محق إذ أن صاحب ديوان الإقطاع كان يتبع من الناحية الإدارية صاحب ديوان الجيش .

١ - اختصاصات ناظر ديوان الجيش :

لقد عدد لنا كل من ابن شيت القرشي^(١١) والناقلي^(١٢) والمقرئ^(١٣) الذي نقل عن ابن الطوير^(١٤) اختصاصات صاحب ديوان الجيش . غير أن ما ذكره لنا الناقلي في هذا الخصوص قليل جداً بحيث يصعب على الباحث أن يخلص

منه بنتائج وفيرة ومفصلة . فيحصر كلامه عن هذه الاختصاصات في أن متولى هذا الديوان - أى ناظر ديوان الجيش - كان ينبغي أن يكون تحت نظره أو بين يديه كل المعلومات التى تتعلق بالرى وبارتفاع المحاصيل الزراعية أو بقول آخر كان لابد أن يكون لدى ناظر ديوان الجيش نسخاً مطابقة للسجلات التى كان يحتفظ بها ديوان المال وذلك حتى يتجنب الرجوع إلى هذه السجلات فى كل مرة يحتاج فيها لذلك لدى ديوان المال ، ويكون لناظر ديوان الجيش بذلك الاستقلال الذاتى فى إتخاذ قراراته . ولعل من السهولة بمكان تصور مدى السرعة التى يتم فيها إتخاذ القرارات الفورية اللازمة لإجابة متطلبات الجيش المالية العاجلة فى كثير من الأحيان .

أما فيما يتعلق بما يذكره كل من ابن الطوير وابن شيت فإننا نرى فى كلامهما تطابقاً وإتفاقاً يدفعنا إلى الاعتقاد باستمرارية التقاليد الإدارية العسكرية الفاطمية حتى عصر ابن شيت القرشى الذى كتب فى العصر الأيوبي . فكل منهما يقول أن « مستوفى ديوان الجيش ، كما يسميه ابن الطوير أو « كاتب ديوان الجيش ، كما يدعوه ابن شيت كان ينبغي عليه أن يقوم بإدارة جميع الشئون الإدارية الخاصة بدفع رواتب الجند واستعراض الجيش أو ما يسميانه « بالعرض »^(١٤) ، والتفتيش على ملابس الجند وأسلحتهم ... إلى آخر ما يتعلق بهذه الأمور . كما كان ينبغي أن يكون لدى متولى ديوان الجيش ما يسميانه « بالجريدة » أى السجل الذى كانت تدون فيه أسماء الجنود ومقدار أقطاعاتهم أو قطعانهم وكل المعلومات التى تتعلق بحياتهم مثل الأخبار التى تتعلق بحالة كل منهم الصحية ، وما يتصل بأخبار وفياتهم . كما كان يسجل فى هذه الجريدة كذلك أخبار تغيب أحدهم بغير « دستور » أى إذن أو تصريح وذلك حتى يمكن استقطاع ما يقابل مدة تغيبهم من رواتبهم . وفى الواقع أن موضوع تغيب بعض الجنود كانت له أهمية دعت ابن عماتى إلى أن يفرد له فصلاً تحت عنوان « الغيانات » وهو يعطينا كيفية الإجراءات الحسابية التى كان

يتخذها الديوان لحساب « غيانات الأجناد » . ويمكن للباحث أن يعرف من خلال كلام ابن عماتى أنه إذا تغيب أحد الجنود عن الجيش مدة شهرين وكان راتبه السنوى مثلاً ستمائة دينار كان على الديوان أن يخصم منه مبلغ مئة دينار أى راتب الشهرين^(١٥) .

وعلى الجملة كان على « ناظر الجيش » أن يعرف كل شىء عن أفراد الجيش وكان يجب عليه أن يقوم - بمعونة كتابه - بتسجيل ما يتجدد من أخبار الجنود فى سجلات أو « جرائد » يقوم بحفظها فى « مخزن » ديوانه أى الأرشيف الخاص به . وكان يدون فى هذه السجلات ما يضاف من معلومات على السجلات المقابلة لها والتي فى حوزة « صاحب ديوان الاقطاع » الذى يجب عليه أن يوقع عليها بعد توقيع « ناظر الجيش » الذى كان من الناحية الإدارية رئيسه^(١٦) . ويتفق هذا الذى أورده لنا ابن شيت مع ما ذكره المخزومى الذى سلتحدث عنه فيما بعد . وفى إطار حتمية إلمام ناظر الجيش بكل المعلومات الخاصة بأجناده ، يذكر ابن الطوير أن هذا المسئول الكبير كان يستقبل دائماً « نقباء الأمراء » الذين كانوا يحيطونه علماء أولاً بأول بكل أخبار الجيش^(١٧) .

٢ - نظام دفع رواتب الجنود :

على الرغم من أن المعلومات التى تفيد فى معرفة الأساليب التى كان يتبعها موظفو الدواوين العسكرية الأيوبية فى دفع رواتب أجناد الجيش الأيوبي صعبة التفسير إلا أنها توضح لنا كيف استطاع الأيوبيون حل مشكلة حساب هذه الرواتب . ونحن نقصد بأجناد الجيش هنا أولئك الأفراد العسكريين الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من ميزانية الدولة وليس أولئك الذين كانت لهم اقطاعات وكانوا يسمون « بالمقطعين » وهم كانوا أغلب الظن من الضباط الكبار . وسوف نفرّد لهذا الموضوع الهام والصعب فى نفس الوقت دراسة خاصة فى المستقبل إن شاء الله .

وفي الحق لقد شغلت مشكلة طريقة دفع رواتب الجند أفكار أولى الأمر من المسلمين على مر العصور ولذلك نجد مثلاً الوزير السلجوقي الشهير نظام الملك يخصص الفصل الثالث والعشرين من كتابه العظيم «سياسة نامه» لما أسماه «ضرورة دفع رواتب جنود الجيش في مواعيدها دون أى تأخير» ، وهو يقول في هذا الخصوص «أن النظام الذى اتبعه أولوا الأمر فيما خلا من الزمان كان يقضى بأن يدفع لكل مقاتل راتب تختلف قيمته باختلاف قدرات كل منهم يسلم على أربع دفعات في خلال العام وكان الجندى يتسلم أيضاً تعيينه من الغذاء والذخيرة على الدوام» . ويواصل نظام الملك كلامه قائلاً أن «عمال دواوين المال كانوا يقومون بحماية الضرائب وإيداعها في بيت المال وكانوا يأخذون من هذه الأموال كل ثلاثة أشهر المبالغ اللازمة لدفع رواتب الجند» . وبفضل هذا النظام كان رئيس الديوان يحاط علماً أولاً بأول بخبر إختفاء أحد أفراد الجيش بسبب الموت أو أى سبب آخر حينما كان الجنود يتقدمون لتسلم رواتبهم . . . (١٨) .

ولقد قام الزنكيون باعتبارهم تلامذة المدرسة السلجوقية في الحضارة والنظم بتطبيق هذا النظام تطبيقاً حرفياً . إذ أن ابن الأثير — ربيب البيت الأتابكي — يذكر فقرة منها تتعرف على الطريقة التى اتبعها الزنكيون لدفع «جامكيات» الجنود الخراسانيين الذين كانوا في خدمة جيش الأتابك عماد الدين . فيقول هذا المؤرخ الكبير أنهم كانوا يعينون في الديوان (كذا دون تحديد هل كان يقصد ديوان المال أو ديوان الجيش ؟) عمالاً لحماية الخراج من أجل أن يكون تحت تصرف الديوان دواماً الأموال اللازمة لدفع رواتب الجند كل ثلاثة أشهر (١٩) ، ولكن على الرغم من هذا النظام الدقيق فقد كان يحدث أحياناً أن تتأخر جباية خراج بعض المناطق المخصص إرتفاعها لدفع رواتب الجند على غير ما انتظار مسيبة بذلك نوعاً من التذمر الخفى بين الأجناد . ولذلك ودرءاً لهذا الخطر فقد أجبر عماد الدين رئيس ديوانه وأمير حاجبه

صلاح الدين الياغسياني على دفع رواتب الجنود الخراسانيين من أموالهم الخاصة حتى تصل أموال الخراج المخصصة لذلك^(٢٠). وهذا يتطابق في الواقع مع القاعدة التي وضع أسسها أستاذ النظم السلجوقية الوزير نظام الملك والتي ذكرناها آنفا وهي الخاصة بضرورة دفع رواتب جنود الجيش في مواعييدها دون ما تأخير، لأن تحقيق وتطبيق تلك القاعدة يجنب ولي الأمر مخاطر التذمر والثورات التي قد تحدث نتيجة التأخر في دفع الرواتب بين الجنود^(٢١). وللأسف نقف معلوماً عند هذا الحد فيما يتعلق بنظام دفع رواتب الجند لدى الزنكيين فهذا المثل الذي سقناه هنا هو المثل الوحيد الذي استطعنا العثور عليه والذي يمكن أن يعطينا فكرة عن هذا الموضوع.

أما فيما يتعلق بالعصر الأيوبي فلحسن الحظ نجد تحت تصرفنا وثيقة هامة جداً على الرغم من أن الفقرات التي وردت بها عن نظام دفع رواتب الجند في الجيش الأيوبي متناهية في صعوبتها لدرجة أن تفسيرها يحتاج إلى جهد ذهني متواصل كي تتمكن من الوصول إلى فهم صحيح لها. وتوجد هذه الوثيقة في مخطوط منسوب للقاضي أبو الحسن المخزومي الذي أشرنا إليه من قبل إشارة عابرة. وهو مخطوط محفوظ في المتحف البريطاني بلندن تحت عنوان «المنهاج في علم خراج مصر». وقد أشار إليه ثم عكف على دراسته أستاذنا كلود كاهن بالسوربون^(٢٢) إلا أنه قد وضع مشكوراً تحت تصرفي في عام ١٩٦٩ الجزء الذي فيه الفصل الثاني عشر من المخطوط والذي خصصه المخزومي لشئون «كتابة الجيش»، ووجدنا فيه معلومات غاية في الأهمية ولا يمكن تقديرها بثمن لأننا وجدنا فيها ضالتنا المباشرة ألا وهي طريقة الأيوبيين في دفع رواتب الجند. وفي الواقع أن هذا الفصل رغم أنه غني بالمعلومات إلا أن فهمها وتفسيرها استلزم جهداً وزمناً طويلاً، ومع أن المعلومات الواردة في هذه المخطوطة تخص أساساً العصر الفاطمي^(٢٣) ألا أننا نعتقد أن المخزومي قد انتهى من تأليف كتابه في عام ١١٨٦/٥٥٨م أي عشية استرداد صلاح الدين الأيوبي لبيت المقدس

من الصليبيين^(٢٤) . وزيادة على ذلك هناك ما يدعونا فعلاً إلى الاعتقاد بأن الفصل الثاني عشر الذى كرسه الخزومى لما أسماه « بكتابة الجيش » ، يتعلق حقيقة بالعصر الأيوبي وليس بالعصر الفاطمى وذلك بسبب ما وجدناه من تطابق واتفاق بين ما ذكره الخزومى وابن شيت^(٢٥) الذى يتحدث عن العصر الأيوبي وما كتبه المقرئى^(٢٦) الذى يعطينا معلومات عن نفس الموضوع فى عصر المماليك البحرية بتشابه عن قرب مع معلومات الخزومى^(٢٧) .

ويشهد هذا التطابق بين الروايات الثلاث التى تتحدث عن عصور ثلاث على أن نظام دفع رواتب الجند الذى وصفه لنا الخزومى قد استمر تطبيقه طوال العصر الأيوبي وحتى عصر المماليك البحرية .

ولقد كانت عملية تفسير هذا الفصل الثانى عشر من مخطوط الخزومى تدفعنى فعلاً إلى أن أتصور نفسى كما لو كنت أسير على الشوك حافى القدمين . فكلماته المركزة والمتناهية فى صعوبة فهمها جعلت عملاً غير مريح . وقد اعترف كلود كاهن نفسه بهذه الصعوبة^(٢٨) ومع ذلك نخلص من هذا النص بأن ديوان الجيش كان يطبق فى نفس الوقت أربعة طرق متباينة فى دفع رواتب الجند فى الجيش الأيوبي وهذه الأربعة طرق يحملها الخزومى فيما يلى :

- ١ - إنفاق واجب
- ٢ - إعجاب مشاهرة .
- ٣ - إقطاع جيشى .
- ٤ - إقطاع اعتداد .

ولن نقوم فى دراستنا هذه بتفسير ماورد من معلومات عن الطريقتين الثالثة والرابعة لأن ذلك سيكون فى مكانه من الدراسة التى ننوى القيام بها مستقبلاً عن نظام الإقطاع الأيوبي أن شاء الله تعالى ، ويرجع مؤقتاً إلى مقال كاهن عن هذا الموضوع .

أولاً : الاتفاق الواجب :

نرى المخزومي يسمى الأجناد الذين كانوا يتلقون رواتبهم طبقاً لهذه الطريقة « بأرباب الإنفاق » ، ويقول أن هؤلاء كانوا من الحجرية أو ما يسميهم المقريري « بغلمان الحجر » ،^(٢٩) وغيرهم . وكان يتم دفع رواتب هذه الطبقة من الأجناد بحيث تكون نسبة منها نقداً والنسبة الباقية عيناً ، وتتناول فيما يلي شرح طريقة الدفع نقداً وعيناً .

(١) طريقة الدفع نقداً وكانت تتم على ثلاثة أوجه هي :

١ - الوجه الأول كان يتم بالوزن وفي هذه الحالة لم يكن ديوان الجيش يقوم بخصم أية نسبة مما يتم دفعه بالوزن . والواقع أننا نرى أن المخزومي لم يذكر لنا لا إيضاحاً ولا تلييحاً ما هو الشيء الذي كان يقوم الديوان بوزنه في هذه الحالة ؟ ومع ذلك فنحن نعتقد أنه يقصد هنا الدفع نقداً عن طريق وزن الراتب المدفوع وذلك لأننا نجد المؤرخ نفسه يتحدث في موضع لاحق من مخطوطه عن بعض طبقات من الجنود كانوا يتسلمون جزءاً من رواتبهم عيناً^(٣٠) ، وعلى الرغم من ذلك فنحن نرى أن المقصود بالشيء الموزون هنا هو الجزء الذي كان يدفع لهم نقداً خصوصاً وأننا نعلم أن الإدارة المالية أو ديوان المال في مصر ابتداء من عهد صلاح الدين الأيوبي كان قد تخلى عن قاعدة الدينار المعدود كأساس لنظامه المالي وفضل منذ ذلك الزمن فصاعداً تقدير مقدار مبالغه المالية بالوزن وليس بالعدد^(٣١) .

٢ - ويسمى المخزومي الوجه الثاني « بالعدد الثقيل » ، ولم يشرح لنا الأسف ماذا يقصد بذلك ، هل كان يعني مثلاً المبلغ المعدود الذي ينقل من يد إلى يد حين تسليمه ليد الجندي مثلاً ؟ هذا مجرد فرض نسوقه نحن في محاولة لفهم هذا التعبير . ويقول المخزومي أن « كتاب الجيش » كانوا يقومون بخصم

نسبة معينة أو على حد تعبيره هو «باقتطاع» جزء من الراتب . ويبدو أن هذه النسبة «المقتطعة» كانت تستقطع نظير ما يسمى به هو «حق العدد» هل يعنى ذلك أن هذه النسبة كانت مخصصة لأولئك الذين كانوا من بين كتاب الجيش يقومون بعملية صرف الرواتب للجند وهم كانوا بذلك مضطرين لعدد الراتب لكل جندي وبذلك يستحقون نظير عملهم هذا نسبة تستقطع من الرواتب ؟ وفيما يتعلق بنسبة الخصم فقد ذكر لنا — لحسن الحظ — المخزومي أنها كانت بواقع ٥٪ . وكان الكتاب يطبقون قاعدة حساب هذه النسبة على أساس خصم ١٢٠ قيراط من كل دينار أو كما يقول هو نفسه «من حساب قيراط وخمس عن كل دينار» ، غير أن الكتاب كانوا يقومون بحجب الكسور على النحو التالي :

(أ) إذا كان مثلاً جندي يتقاضى راتباً شهرياً قدره دينار واحد كان يخصم منه كتاب الجيش قيراطين وليس قيراط وخمس حسب القاعدة التي ذكرناها منذ قليل وذلك لأن الكتاب كانوا يقومون بحجب الكسور تسهيلاً لعملياتهم الحسابية^(٣٢) . ونحن نستنتج من هذه الفقرة أن الجيش الأيوبي كان به من الجنود على عهد صلاح الدين من يتقاضى راتباً شهرياً قدره دينار واحد فقط وهذا لا يدعونا إلى الدهشة إذا علمنا أن وثائق الجيوش القاهرية بها ما ثبت أن مبالغ دينارين فقط لا غير كان يعتبر مبلغاً كافياً ليقوم بسد نفقات أسرة من الطبقة المتوسطة طوال شهر كامل^(٣٣) .

(ب) أما الجندي الذي يتقاضى راتباً قدره ثلاثة دنانير شهرياً كان يخصم منه ١ دينار أى أربعة قيراطين بدلاً من ٣ قيراط حسب القاعدة .

(ج) والجندي الذي كان راتبه الشهري تسعة دنانير كان يستقطع منه نصف دينار . ويلاحظ المخزومي أنه إذا حسبت نسبة «الباقتطاع» حسب القاعدة الحسابية التي ذكرناها من قبل أى أنه إذا «اقتطع» الكتاب ١٢٠ قيراط

عن كل دينار فستكون النسبة $\frac{1}{4} + \frac{1}{8} = \frac{3}{8}$ ، ولكن الكتاب قربوا هذا المبلغ ليصبح نصف دينار (٣٤) .

(د) وإذا كان مثلاً الراتب الشهري لأحد الجنود هو ١٩ دينار فإنه كان يتقاضى فقط صافي راتبه بعد الاقتطاع وهو ١٨ دينار فقط أى أن الكتاب كانوا يخصمون مبلغ دينار كامل بدلاً من $\frac{1}{4}$ من الدينار أو كما قال المخزومي $(\frac{1}{4} + \frac{1}{8} + \frac{1}{16})$.

٣ - أما الوجه الثالث الذى كانت تتم به عملية دفع رواتب الجند فتشبه الطريقة الثانية التى ذكرناها فيما سبق ولكن مع تطبيق قاعدة حسابية أخرى كان يتبعها كتاب الجيش فى حساب النسبة التى تقطع من رواتب الجند . فالنسبة المخصصة هنا فى هذه الحالة كانت $\frac{2}{3}$ وليس $\frac{1}{5}$. وكان كتاب ديوان الجيش يقومون أيضاً فى هذه الحالة بحجب الكسور كما دأبوا . ويقول المخزومي أن هذه الطريقة فى حساب الرواتب كانت تطبق على طبقة من الرجال الذين كانوا يقومون بخدمة الجيش ومعروفين باسم «الرجحية» (٣٥) .

وعلاوة على كل ما تقدم يعرفنا المخزومي أن كتاب الجيش كانوا يقتطعون من رواتب «أرباب الإنفاق» ضريبة أو رسماً عرفه المؤرخ «برسم الربيع» وكان يفرض هذا الرسم على «القضيم» أى الصغير المخصص لعنف دوابهم . وكان يفرض هذا الرسم على رواتب الفرسان الذين كانوا يسددونه فى شهرى ذى القعدة وذى الحجة من كل عام . وإذا ما حدث أن أصبح الفارس رجلاً (أى مترجلاً) بسبب نفوق دابته كان يمنح مدة غايتهما شهر لإبلاغ ذلك للديوان وإن لم يفعل فسيستمر فى دفع هذا الرسم (٣٦) .

(ب) طريقة الدفع عيناً :

نخلص مما ذكره المخزومي فى هذا الخصوص بأن ديوان الجيش كان

يقوم أحياناً بتوزيع « الجراية والقضيم » على الجنود المسجلين تحت بند « أرباب الإنفاق » . وكان يمكن أن تكون الجراية مقداراً من الخبز أو من القمح . فإذا كانت تدفع خبزاً لم تكن متساوية بالنسبة للجميع من ناحية الكم أى أن « قدر الجراية » كان يختلف باختلاف الأجناد . فقد كانت هناك طبقة لأفرادها الحق في « وظيفتين » أى حصتين ، وأخرى يصرف لأعضائها « وظيفة ونصف وظيفة » ، وثالثة يستحق كل فرد فيها « وظيفة واحدة » . وفي حالة ما إذا كانت الجراية قمحاً ، فنجد الكمية التى كانت تصرف للجندي في الشهر الكامل $\frac{1}{4}$ أردب ، وفي الشهر الناقص « ربع ونصف أردب » أى $\frac{1}{4} + \text{نصف الربع}$ يعنى $\frac{1}{8} = \frac{3}{8}$ أردب . أما القضم « الشعير » فكان يوزع كل يوم على شكل أنصبة يبلغ كل منها نصف وربة . وهذه العادة لم تكن غريبة على العصر فالمعروف أن السلاجقة كانوا هم أيضاً يقومون بتوزيع ما يسمى بـ « العلوقة »^(٢٧) ، كما انتقلت هذه العادة أيضاً إلى المماليك الذين توسعوا فيها وأخذت في عصرهم أشكالاً مختلفة سماها المقریزی « رواتب الجراية » التى كان يوزعها السلطان كل يوم (وهى عبارة عن لحوم وتوابل وخبز وشعير لعليق الخيل ، وزيت وغير ذلك من الحاجيات اليومية)^(٢٨) .

بما سبق رأينا — بعد شرح ما كتبه المخزومى — كيف كان كتاب الجيش يقومون بحساب رواتب من أسماهم من الجنود بـ « أرباب الإنفاق » . ولكننا نجد أن فقرات هذا المؤلف في هذا الخصوص تتشابه مع ما ذكره ابن عساقى الذى كتب كتابه بعد المخزومى بمدة عشرين عاماً وأورد فيه الطرق المختلفة التى اتبعها الأيوبيون في دفع رواتب جندهم^(٢٩) . ففي الحق نجد ابن عساقى يذكر في فقرة يستحيل تقريباً فهمها ، أن ديوان الجيش الأيوبي كان يدفع الرواتب للجنود طبقاً لطريقتين : طريقة سماها « السعر الكامل » ، وطريقة ثانية عرفها بـ « السعر الناقص » . وهذا الاختلاف في السعرين هو الذى دفع كتاب ديوان الجيش إلى ابتداع دينار حسابي يكون «عبرة» يقدررون بها هذه الرواتب . إذ

أن ابن ممتى يذكر ما يسميه بـ «الدينار الجندى» الذى هو من وجهة نظرنا
 عملة حسابية وليست نقدية ابتكرت خصيصاً لتسهيل عملية حساب رواتب
 الجند بصورها المختلفة . وفى هذا الخصوص يقول المؤرخ القلقشندى أن
 «الدينار الجيشى كان ديناراً مسمى لا حقيقة»^(٤٠) . وكان المؤرخ النابلسى قد
 سبق القلقشندى فى تسمية الدينار الجندى بالدينار الجيشى وقام الأستاذ كلود
 كاهن بمحاولة تفسير محتواه فقال إن الدينار الجيشى = ربع دينار شرعى +
 أردب من الحبوب ثلثه شعير وثلثاه قمح^(٤١) . ونقل الزميل والصدى الدكتور
 حسنين ربيع هذا التفسير وذكر أنه أخذه عن ابن ممتى الذى لم يقم بتفسير
 معنى الدينار الجيشى^(٤٢) . غير أننا لا نوافق على هذا التفسير وذلك فى ضوء
 ما توصلنا إليه بعد محاولة سبر غور عبارة ابن ممتى فى هذا الخصوص . ونتيجة
 لهذه المحاولة نميل إلى الاعتقاد بأن «عبرة» هذا الدينار الجندى كانت تساوى
 أردباً من الحبوب $\frac{2}{3}$ أردب قمح + $\frac{1}{3}$ أردب شعير . وكان يقوم كتاب
 ديوان الجيش بحساب رواتب الجند على أساس هذا الدينار الحسابى . إذ أننا
 نستنتج من عبارة ابن ممتى أنه كانت هناك طبقتان من الجند : طبقة كانت
 تقبض رواتبها بما سماه «بالسعر الكامل» وطبقة أخرى يتقاضى أفرادها
 رواتبهم «بالسعر الناقص» مثلما ذكرنا منذ قليل .

وعلى ذلك لابد من أن نفهم هنا أن كتاب ديوان الجيش الأيوبى
 كانوا يقومون بحساب هذه الرواتب بتطبيق طريقتين للدفع : أولئك الذين كانوا
 يتقاضون «بالسعر الكامل» أى ومن وجهة نظرنا نقداً وليس فى رواتبهم أى
 نسبة منها عينية ، والطوائف التى كان أفرادها يتقاضون رواتبهم «بالسعر
 الناقص» أى أن نسبة من هذه الرواتب كانت تصرف عيلاً^(٤٣) .

وفي الواقع أننا وجدنا أن رواية ابن ممتي تتفق جدياً مع ما ذكره
المخزومي فكلاهما يتفق على مبدأ صرف رواتب نقدية فقط لطوائف معينة
من الجند وأن طبقاتهم الأخرى كان يدفع لهم ديوان الجيش رواتبهم بحيث
تكون محسوبة على أساس نسبة نقداً والباقي عينا . بل إن المقرئ الذي
يكتب في القرن ٩ هـ / ١٥ م يتفق مع هذين المؤرخين حول هذا المبدأ وذلك
بالنسبة للعصر المملوكي . ومما يدل على أن رواية المخزومي تخص العصر
الأيوبي ما قاله هو نفسه حينما لفت نظرنا إلى النظام الذي كان متبعاً في
حساب ودفع رواتب الجند قبل أن يطبق الأيوبيون طريقته الجديدة التي
شرحناها فيما سبق ، فهو يقول أن أولى الأمر فيما خلا من الزمان كانوا يدفعون
رواتب الجند مقسمة على ثلاثة أو خمسة مرات على مدار العام ، فكانوا يدفعون
عطية ، مرة كل ٧٢ يوم .

هذا فيما يتعلق بالإتفاق الواجب .

ثانياً : أرباب إيجاب المشاهدة :

وهذه هي الطريقة الثانية التي اتبعها كتاب ديوان الجيش لدفع استحقاقات
بعض طوائف الجند في الجيش الأيوبي ، والتي نستخلصها من نص المخزومي
الذي نحن بصدد دراسته . وفي الواقع لقد بدا لنا من فهم النص أن هذه
الطريقة كانت مخصصة لحساب رواتب الجند الموسمين ، أو المؤقتين الذين لم
يكونوا مسجلين في الجرائد التي تسجل بها أسماء الجند الدائمين أو النظاميين
الذين يقومون بالخدمة العسكرية . إذ أنه يبدو من خلال النص أن الجيش
الأيوبي كان يستعين ببعض الأفراد المؤقتين أي المتعاقدين للقيام ببعض الخدمات

لمدة تتجدد من شهر إلى شهر . ويسمى المؤرخ المخزومي هؤلاء الجند المؤقتين بـ «أرباب الخدم» (هل يقصد بهم جنود الخدمة في الجيش الذين كانوا يقومون بأعمال ثانوية؟) ويقول أن «الحال» الخاص بهم لم يكن له قاعدة واحدة أى أنه غير مستقر . ويحتمل أن المخزومي يريد القول بأن صحيفة أحوالهم لم تكن مستقرة وأنهم لم يكونوا مسجلين أو مصنفين طبقا لسكادر رواتب العسكريين الأيوبيين . وهذا الاستنتاج يتفق في الواقع مع أوضاع هذه الطائفة من العمال العسكريين الموسمين الذين كان في مقدور الديوان أن يعينهم أو يسرحهم في أى وقت شاء وحسب الأحوال . وعلاوة على ذلك فإننا نجد أن رواتبهم لم تكن ثابتة ولكنها كانت معرضة للارتفاع والانخفاض إذ أن الكتاب كانوا يقومون بتحديد راتب كل منهم شهراً بشهر حسب العمل الفعلي الذي كان يقوم بإنجازه .

ولكن المخزومي يعطينا معلومة جديدة في هذا الخصوص حينما يذكر أن الشئون الإدارية لهذه الفئة من الجند الموسمين كان يديرها من قبل ديوان الجيش (هل يقصد بعبارة «من قبل» أيام الفاطميين؟) . ولكن شئونهم حولت اليوم — كما يذكر المخزومي — إلى ديوان الرواتب الذي كان في أول الأمر فرعاً من ديوان الجيش ، ثم أصبح بعد ذلك تابعا لـ ديوان المجلس الذي كان له الإشراف العام على الشئون المالية للدولة برمتها (عسكرية ومدنية) (٤٤) ويقول المخزومي أنه كان بـ ديوان المجلس «مجلس» تقع على عاتقه مسئولية الإشراف على ما يجرى في ديوان الاقطاعات .

ويعرفنا المخزومي علاوة على ما تقدم أن ديوان الجيش كان يقوم بدفع رواتب شهرية للأجناد الذين يعسكرون في «المراكز» . ويحتمل أنه يقصد بهم العسكريين المرابطين في الأقاليم والحاميات الرابضة في الثغور . ويطلق هذا المؤرخ المفيد على هؤلاء الأجناد اسم «المركزية» (٤٥) . ويقول المخزومي أن «ديوان العرض» (الذي كان على ما يبدو قسماً من أقسام

ديوان الجيش تقع على عاتقه مسؤولية إجراء كشف الهيئة الدورى الذى كان ينبغى عليه توقيعه على الأجناد) يقول أن ديوان العرض كان يعين فى كل مركز أو إقليم نائباً عن هذا الديوان له لقب « نائب ديوان العرض » مهمته استعراض الأجناد المركزية أمام مجلس الحرب لفحص هياكلهم وحالتهم الجسمانية ، ويفهم من نص المخزومى أن نائب ديوان العرض كان لديه سجلات كتبت عليها أسماء أجناد المركزية الذين كانوا فى إطار اختصاصه أى فى المركز الذى يشرف هو عليه ، وكان مكتوباً فى هذا السجل وأمام كل إسم من أسماء هؤلاء الجنود الصفات والمميزات الجسمانية لكل منهم وتاريخ ونتيجة كل فحص أو كشف هيئة أجرى دورياً عليهم ونجاحهم فيه وقضى بذلك استمرارهم فى الخدمة العسكرية ، أى أن قضية استمرار كل منهم فى الخدمة كانت تستلزم الذجاح فى كشف الهيئة الذى كان يجرى عليه دورياً ، وحتى يصير هذا السجل رسمياً ومعترفاً به ومعمولاً بمقتضاه كان لابد من أن يضع « نائب ديوان العرض » علامته أو توقيعه على هذا السجل بعد أن يكون قد « فذلك العدة فى آخره ، أى يذكر أن كشف الأسماء به عدد كذا من الأجناد ، ثم يوقع (وذلك ضماناً لسلامة العدد فلا يزداد أفراد آخرون ثم تترتب على ذلك نتائج مالية من حيث اعتماد مبالغ مالية لرواتبهم تزيد عن العدد الفعلى) ، وإمعاناً فى الدقة الادارية والمالية رى المخزومى يضيف فى هذا الخصوص قائلاً أن « متولى الحرب » كان لابد من أن يوقع أيضاً على صحة ودقة المعلومات المسجلة فى الجريدة أو السجل وذلك بعد توقيع نائب ديوان العرض ، ثم كان على ديوان الجيش بعد ذلك أن يقوم بتحويل هذه الجرائد أو السجلات إلى ديوان المال ليتم توقيعها من متولى هذا الديوان ، وكانت تتخذ كل هذه الاجراءات العسكرية - الادارية - المالية المنتهية فى الدقة من أجل ضمان سلامة وصحة إجراء العرض أو كشف الهيئة قانوناً ، وبذلك يكون قد تم إضاءة النور الأخضر لمتولى المال كي يتخذ الاجراءات المالية اللازمة من وجهة نظر الميرانية العسكرية أى اعتماد المبالغ اللازمة لرواتب هؤلاء المركزية .

ويقول الخزومي أنه بالنسبة للأجناد المركزية الذين كانوا يستحقون الجراية أى النسبة العينية من الراتب فكان لابد من أن يكون لهم « خرج مفرد » (هل يعنى قرار خاص بهم أو باب مصروفات خاص بذلك ؟) . ففي حالة ورود الموافقة على السجل الذى به أسماء هؤلاء أو فى حالة ورود ما يسميه الخزومي « خرج الإيجاب » كان يجب أن يحدد على المخرج أو يكتب عليه أن « التعريف » قد وصل وعليه التوقيع بتاريخ كذا . ويبدو أن المؤرخ يقصد بإصطلاح « التعريف » صحيفة أحوال كل من هؤلاء الجند مدون فيها المعلومات الخاصة بكل منهم . وإذا كان مبين « بالتعريف » أن راتباً ما لابد أن يقتطع منه نسبة معينة أو رسماً كرسوم الربيع مثلاً ، كان على الكتاب أن يقوموا بتقدير هذا الاقتطاع منسوباً إلى ٦ . / (كذا فى النص) ويحتمل أن المؤرخ يقصد أن نسبة الاقتطاع هى ٦ . وفى ختام هذا الفصل الثانى عشر من كتاب الخزومي زاه يقول أن كتاب الجيش كانوا يطبقون نفس قاعدة حساب الاقتطاع هذه على رواتب الجنود المعسكرين فى الثغور الشامية وأن الديوان كان يدفع لكل من هؤلاء الفرسان مبلغ عشرة « دنانير عدد » كبذل . (هل يقصد بدل اغتراب لفرسان الثغور الشامية ؟) .

وبذلك نرى أن المعلومات التى أعطاها إيانا هذا المؤرخ الخزومي والتى قمنا بدراستها وتفسيرها بعد أن وضعناها تحت الميكروسكوب العلمى لتكبير دقائقها ، نرى أنها متناهية فى الأهمية . فمن خلالها تمكنا من أن نتصور كيف كانت تتحرك ميكانيكية الإدارة العسكرية الأيوبية . فبفضل هذه المعلومات المستحيلة الفهم تقريباً أستطعنا معرفة ماهية العلاقات بين الإدارات المختلفة التى كانت فى خدمة الجيش الأيوبي . ونحن نعرف أن مثل هذه الموضوعات التى لم يسبق أن بحث فيها باحث متخصص فى العصر الأيوبي ، طريقها صعب وملىء بالشوك ولكن ذلك لا يعنى أننا نتركها ونختار الطريق السهل فى دراسة التاريخ وهو سرد حوادثه كما هى دون ترجمة لها فى ذات المؤرخ بل ينبغى علينا

محاولة إعادة بناء التاريخ مستخدمين في ذلك عين البصيرة التي سوف تتوفر
للمؤرخ إذا ما اندمج في حوادث العصر الذي يدرسه حتى يبدو وكأنه يعايشها
بل ويراها رأى العين . وليست هذه الدراسة التي قدمناها هنا إلا محاولة
متواضعة في الطريق الصعب ولم نقصد بها إلا إثارة مشاكل تاريخية تستحق
الانتباه والاهتمام منا نحن معشر المؤرخين المعاصرين ولا بد من أن تتبعها
محاولات أخرى من أجل معرفة أعمق لحضارتنا الإسلامية التي أعطت الكثير
في كافة الميادين لهذا العالم الذي يعيش .

الحواشى

(١) لمزيد من المعلومات عن ذلك انظر : صلاح البحيرى ، الحرب الصليبية المضادة
المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الحادى والعشرون سنة ١٩٧٤ .

(٢) انظر :

Salah Elbeheiry, Les Institutions de L'Egypte au temps des
Ayyubides, Lille, 1972,

(٣) مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب ، مخطوط عربى محفوظ بالمكتبة الأهلية
بباريس تحت رقم ١٧٠٣ ورقة ١٣ ب ، وورقة ٧٢ ب (عني بنشر هذا الكتاب المرحوم
الدكتور جمال الدين الشيال ثم تابع عمله الدكتور حسنين ربيع) .

(٤) معالم الكتابة ومفاتيح الاصابة ، ص ٢٤ ، نشر قسطنطين بيروت سنة ١٩١٣ .

(٥) الخطط المقرينة ، ج ٢ ، ص ٢٤٣ ظيمة الفيل .

(٦) عن المستوفى انظر ابن ممتى : قوانين الدواوين ص ٣٠١ ، نشر عزيز سوربال
عطية ، القاهرة ١٩٤٣ .

(٧) انظر ص ٢٩٨ من الكتاب السابق .

(٨) انظر النابلسى ، كتاب لم القوانين الماضية فى دواوين الديار المصرية ص ٢٤ ،
نشره كلود كاهن فى مجلة الدراسات الشرقية التى يطبعها المعهد الفرنسى بدمشق ، العدد ١٦٥
١٩٥٨ — ١٩٦٠ ، وانظر كذلك المقرينى المرجع السابق ذكره .

(٩) النابلس ، المرجع السابق ص ٢٣ ، وابن واصل ، المذكور فى حاشية ٣ .

(١٠) النابلسى ، المرجع السابق ص ٢٤ حاشية ٨ .

(١١) كتاب معالم الكتابة ٠٠٠ المذكور سابقاً ص ٢٤ — ٢٥ .

(١٢) كتاب لم القوانين ٠٠٠ والمذكور سابقاً ص ٢٣ .

(١٣) المقرينى — الخطط ٠٠٠ المذكور سابقاً ص ٢٤٣ .

(١٤) يبدو أن ابن شداد صاحب سيرة صلاح الدين كان يسمي أحياناً «ناظر الجيش»

بـ «عارض الجيش» . انظر : سيرة صلاح الدين ، ص ٢٥ نشر الشيال القاهرة ١٩٦٢ .

(١٥) انظر كتاب قوانين الدواوين ، المذكور سابقاً ص ٣٥٥ .

(١٦) انظر : ابن شيت ، كتاب معالم الكتابة المذكور سابقاً ص ٢٥ .

(١٧) انظر : المقرينى ، الخطط ٠٠ ج ٢ ص ٢٤٣ .

Nizam al-Mulk, Siasset — Namèh, pp. 134 - 135, (١٨)
éd. Schefer, Paris 1893.

(١٩) انظر : التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية بالموصل ، ص ٨٣ ، نشر طليعات
القاهرة ١٩٦٣ .
(٢٠) ابن الأثير ، التاريخ الباهر ٠٠٠ ص ٨٣ .

Cf. Rauf A. Husseynov, L'Organisssion de L'armée (٢١)
Saljukide, p 133, in Recueil Balestinien " Sbornik ", Académie
des Sciences, Leningrade 1967.

وإذا أراد القارىء أن يقارن بين هذه الطريقة وتلك التي اتبعها البويهيون في دفع
الرواتب انظر :

Cl. CAHEN, Notes pour L'histoire de La himäya, in Mélan-
ges Massignon, t. 1, p. 295 et Bosworth, Military Organization
under the Buyides of Persia and Iraq, in Oriens, vol. I8 — I9,
paragraphe IV, pp. 159-160 Leiden, 1967.

(٢٢) انظر :

"Journal of Economic and Socioal History of the Orient", vol.
V, 1962 et vol VII, 1964.

(٢٣) انظر :

Cf. Cl. CAHEN, Un traité Financier inédit d'époque
Fâtimide-ayyubide, pp. 141—142, in ESHO, Vol. V, part II,
1962.

(٢٤) نفس المرجع .

(٢٥) كتاب معالم الكتابة ٠٠٠ ص ٢٥ .

(٢٦) كتاب الخطط المقريرية ، ج ٣ ، ص ٣٥١ — ٣٥٣ ، طبعة النيل .

(٢٧) انظر مخطوطة الخزومي ورفات ١٨٩ — ١٩١ وعن نظام دفع رواتب الجند
لدى المماليك انظر :

David Ayalon, The system of payment in Mamluk Military
society, in JESHO, Vol. I, part 1, 1957, pp. 37-65 et vol. I,
part 3, October 1958, pp. 257-296.

Cl. Cahen, L'administration Financière de L'armée (٢٨)
fatimide d'après al-Makhzumi, in JESHO, Vol. XV, Part I, II,
1962.

يلاحظ هنا أن الأستاذ كاهن استخدم هذا الجزء الذي كان قد وضعه تحت تصرف عام
١٩٦٩ واستخدمته في الرسالة الأساسية لدكتوراه الدولة التي ناقشتها بالسوربون مارس
سنة ١٩٧١ ، وأشار سيادته الى اسهامي في هامش ٣ ص ١٦٣ ، هامش ٢ ص ١٦٤ .

(٢٩) المقرئى — المخطوط ٥٠٠ ج ١ ص ٤٤٣ طبعة بولاق ، وانظر الفصل الذى كتبه المؤلف عن العلم فى كتابه الفرنسى سالف الذكر .

(٣٠) انظر مخطوط المخزومى ، ورقة ١٨٨ — ب حيث يتحدث عن « الجراية » .

(٣١) انظر :

Cf. A.S. Ehrenkreutz, Contributions to the knowledge of the fiscal administration of Egypt in Middle Ages, pp. 502 - 503, in B.S.O.A.S., Vol. XVI, Parr 3, London 1954.

(٣٢) المعلوم أن الدينار ينقسم الى ٢٤ قيراط وأن القيراط كان عملة حسابية تستخدم

نظرياً لمعرفة القيمة الحقيقية لمختلف السلع أى أن الدينار = ٢٤ قيراط ، والقيراط = ٢ حبة شعير مقلومة الأطراف والحبة = ٣ دانق . انظر :

S.D. Goitein, A Mediterranean Society, Vol 1, p. 359, California 1967.

(٣٣) نفسه .

(٣٤) بطبيعة الحال نحن لا نذكر هنا ألفاظ المخزومى ولكننا نذكرها بلغة حديثة

حتى يمكن للقارىء فهمها !!

(٣٥) لم تتر علينا هذه الكلمة من قبل فى كل المصادر الأيوبية التى وقعت بين أيدينا

وعلى أية حال فيجتملى أن يكون المقصود بها هم رجال موسيقات الجيش اذ أن دوزى Dozy يقول فى قاموسه أن معنى هذا الاصطلاح هو «الموسيقين» .

انظر :

Dozy, Supplément aux dictionnaires arabes, Lyde 1881.

(٣٦) انظر مخطوط المخزومى ورقة ١٩٠ — ب ، و ١٩١ — أ .

(٣٧) انظر مقالة Husseynov الروسية والتى ذكرنا من قبل ص ١٢٣ .

(٣٨) انظر المقرئى : المخطوط ، ج ٣ ص ٣٥١ — ٣٥٢ ، طبعة النيل .

(٣٩) انظر كتاب قوانين الدواوين ، ص ٣٦٩ ، المذكور آنفاً .

(٤٠) راجع صبح الأعشى ، الجزء الثالث ص ٤٤٣ .

(٤١) انظر :

Cf. CAHEN, Le régime des impôts dans le Fayyum ayyubide, p. 12, in Arabica, 1954.

وانظر كذلك لنفس المؤلف :

L'évolution de l'iqta' du IXe au XIII e siècle, Contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales, in Annales

(économies, sociétés et civilisations) 8 année, Janv. — mars 1953, no 1.

(٤٢) انظر د . حسنين ربيع ، النظم المالية في مصر الأيوبية ص ٦٤ ، القاهرة ١٩٦٤ وأيضاً :

The Financial system of Egypt, pp. 48—49, Oxford, 1962.

(٤٣) انظر ابن ممتق — المرجع السابق . يلاحظ أن هذا المصدر في حاجة إلى إعادة تحقيق ونهر ، نظراً لأن الدكتور عزيز سوربال عطية كان ينجلاً جداً في تطبيقه وفي شرح ما أجله من مصطلحات .

(٤٤) انظر التعليق الطويل والمفيد الذي كتبه الأستاذ كلود كاهن عن ديوان المجلس في مخطوط النابلس : كتاب لم القوانين المضية في دواوين الديار المصرية ، ص ٢٦ من النص المترجم بالفرنسية ، وخصوصاً في ص ٣٦ هامش رقم (١) من النص العربي .

(٤٥) يذكر الدكتور عيسى المنعم ماجد عن المفريزي أنه كان يوجد في الفرما بإقليم الشرقية قوة عسكرية على استعداد دائم لقتال معروفة تحت اسم المركزية ، وذلك في عصر الفاطميين ، وأنهم يسمون كذلك لتركيزهم بالمدن . انظر نظم مصر في عهد الفاطميين ، النص الفرنسي (رسالة دكتوراه دولة بالسوربون) ج ١ ص ٢٠٥ : باريس ١٩٥٣ .

جروب معين التاريخ لأهل التاريخ

عماد أمير